ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

23 يوليو 2024

مراجعة لسياسة وثيقة ملكية الدولة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

31 معلومة مصورة

32 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

32 سياسة وثيقة ملكية الدولة تعزز مناخ الاستثمار العام

42 أبرز التأثيرات المتوقعة لتُفعّيل برنامج الطروحات على أداء البورصة المصرية: تحليل شامل وتأثيرات إيجابية ملموسة

48 الأثر الاجتماعي والاقتصادي لبرامج الدعم في مصر بعد قرار خفض الدعم

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلاً بكم في عدد جديد حافل بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. استهلت الحكومة المصرية الجديدة عملها ببرنامج عمل تم عرضه من جانب مجلس الوزراء، ويتضمن آليات وسبل استمرار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وآلية تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. كما تم تسجيل انخفاض في صافي العجز التجاري لمصر لشهر أبريل، بالإضافة إلى العديد من الأخبار الاقتصادية الهامة الأخرى. نتمنى لكم قراءة ممتعة.

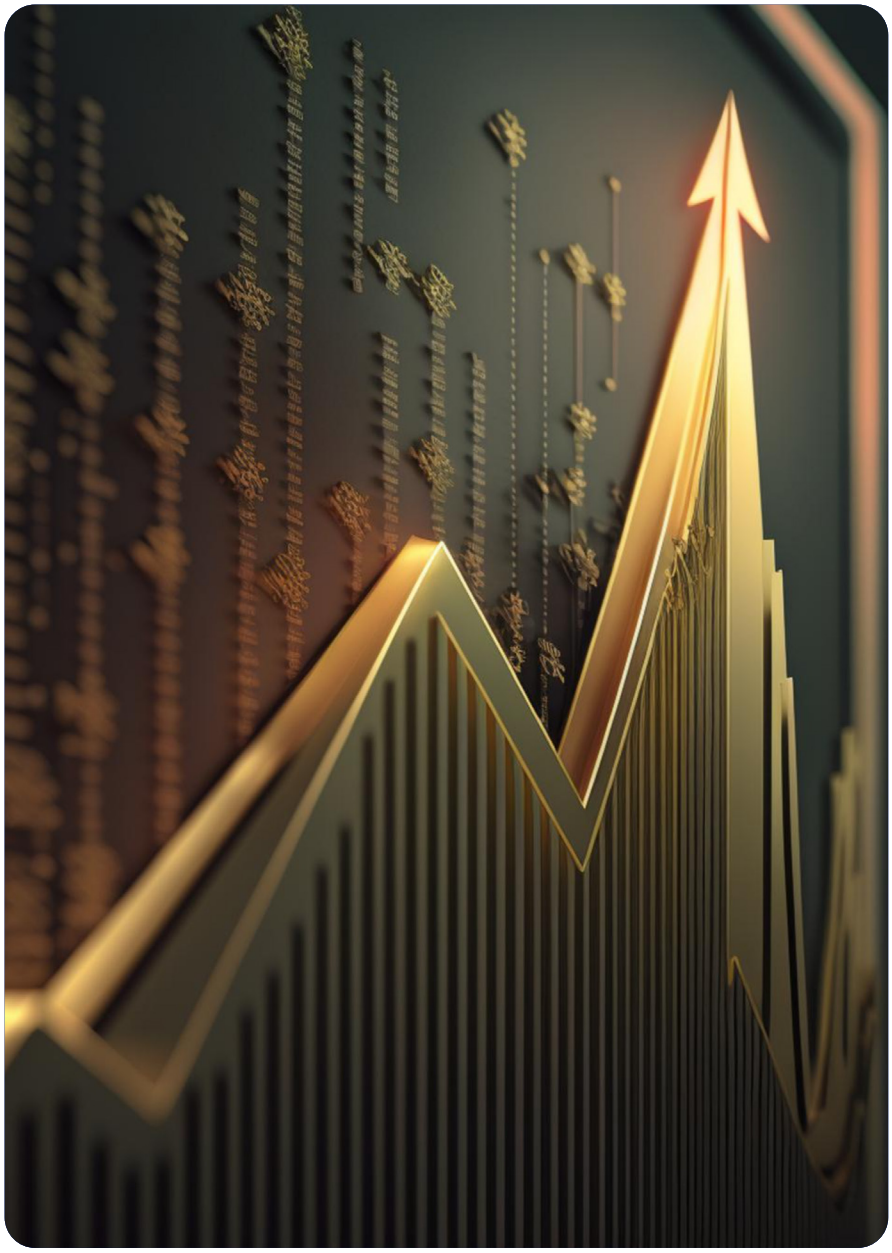

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار محلية

- **أبـرز المؤشـرات المسـتهدفة للنهـوض بالاقتصـاد فـى برنامـج الحكومـة 2027/26**

تسـعي الحكومـة إلـى تعزيـز القـدرة الاقتصاديـة وتحقيـق معـدلات نمـو مرتفعـة، ومـن هـذا المنطلـق يتضمـن برنامـج الحكومـة تحقيـق معـدلات نمـو قويـة ومسـتدامة، وعـن أبـرز المؤشـرات المسـتهدفة للنهـوض بالاقتصـاد:

1. 5.5% متوسط معدل النمو السنوي بحلول عام 2027/2026
2. 6.6% خفـض نسـبة عجـز الموازنـة إلـى الناتـج المحلـى الإجمالـي عـام 2027/26
3. 3.9 متوسط عمر الدين المستهدف
4. 6.8% مسـاهمة قطـاع الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات فـي الناتـج المحلـى الإجمالـي 2027/26
5. 130 مليار دولار متوسط قيمة الصادرات المصرية عام 2027/26
6. 55% متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة
7. 31.3% معـدل النمـو السـنوي لقطـاع الصناعـة بالأسـعار الجاريـة بحلـول 2027/26

- **مصـر تسـتهدف مـا بيـن 10 و18 مليـار دولار مكاسـب للهيدروجيـن الأخضـر بحلـول 2040**

تسعى الحكومة الجديدة للعمل على تحقيق النسب المستهدفة في كل جوانب الاقتصاد الأخضر مثل نسبة الانبعاثات الكربونية، وذلك بما يسهم في الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة التي يقدمها شركاء مصر في التنمية لهذا القطاع، مع العمل على تعزيز الشراكات مع الأطراف ذات الصلة للوصول للممارسات الأفضل عالميا في هذا الشأن.

وأظهرت وثيقة برنامج عمل الحكومة، استهداف الدولة إرساء المقومات الاقتصادية لتنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر وتحقيقها لمكاسب اقتصادية بقيمة تتراوح بين 10 و18 مليار دولار، وتوفيرها لما يزيد على 100 ألف فرصة عمل بحلول عام 2040، وذلك عن طريق تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية الهيدروجين الأخضر وتبني السياسات اللازمة لتعزيز مكانة مصر لتصبح أحد البلدان الرائدة في اقتصاد الهيدروجين الأخضر عالميا.

- **255 مليون جنيه صادرات مصانع النحاس المصرية والإيرادات 4.7 مليار جنيه فى عامين**

نجحت مصانع النحاس المصرية التي تأسست قبل 89 عاما، في تحسين مؤشراتها المالية بشكل كبير خلال العامين الماضيين، من

خلال تصدير منتجات بنحو 255 مليون جنيه بنهاية يونيو 2024، وذلك وفق المؤشرات المالية للشركة التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، والتي دعمتها لتحقيق تلك المؤشرات. وأشارت البيانات المالية الصادرة عن الشركة القابضة للصناعات المعدنية ان صادرات الشركة بلغت نحو 255 مليون جنيه آخر عامين ماليين فيما حققت إيرادات بلغت نحو 3 مليارات جنيه بنهاية يونيو 2024 مقابل نحو 1.7 مليار جنيه بنهاية يونيو 2023 بإجمالي 4.7 مليار جنيه خلال العامين. كما ربحت الشركة نحو 120 مليون جنيه بنهاية يونيو 2024، مقابل 59 مليون جنيه العام المالي المنتهى يونيو 2023 .

- **وزيرا «التخطيط» و«الاتصالات» و«رئيس الرقابة المالية» يشهدون توقيع شراكات بين قطاعي التأمين والاتصالات والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات**

شهدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، مراسم إطلاق أول شراكة استراتيجية بين قطاعي التأمين والاتصالات، ممثلاً في شركة مصر لتأمينات الحياة وشركة إى آند مصر، لتسويق وتوزيع المنتجات التأمينية من خلال أفرع إى آند مصر، سعيا من الهيئة لتوسيع قاعدة المستفيدين من التغطيات التأمينية لتعزيز مستويات الشمول التأمينى، وكذلك أول تعاون بين الهيئة والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في إطار

الجهـود المبذولـة لدعـم جهـود التحـول الرقمـي والشـمول المالـي وذلـك مـن خلال توقيـع عقـد اتفـاق بشـأن خدمـة التحقـق مـن بيانـات العـملاء فـي مصـر.

- **غرفـة الحبـوب: زيـادة السـعة التخزينـة للأقمـاح فـي الصوامـع يرفـع المخـزون الاسـتراتيجي**

أكـد عبـد الغفـار السلامونـى نائـب رئيـس مجلـس إدارة غرفـة صناعـة الحبـوب باتحـاد الصناعـات المصريـة، أن منظومـة توفيـر الخبـز المدعـم للمواطنيـن خاصـة الفئـات الأولـى بالرعايـة تتصـدر اهتمامـات القيـادة السياسـية ومـا يؤكـد ذلـك هـو إعلان الدكتـور شـريف فـاروق وزيـر التمويـن والتجـارة الداخليـة عـن تأسـيس شـركة لتوطيـن صناعـة الصوامـع محليـاً وربطهـا بشـبكة السـكك الحديديـة، كمـا تولـى وزارة التمويـن حاليـا اهتمامـا كبيـراً لتطويـر ملـف الدعـم وضبـط الأسـواق والأسـعار بمـا يعـود بالنفـع علـى المواطـن المصـري .

- **وزيـر البتـرول يفتتـح منتـدى التعديـن الدولـي ويسـتعرض رؤيـة القطـاع الفتـرة المقبلة**

افتتـح المهنـدس كريـم بـدوى وزيـر البتـرول والثـروة المعدنيـة أعمـال منتـدي مصـر للتعديـن فـي نسـخته الثالثـة والـذي يعقـد علـي مـدار يومين بالقاهـرة بحضـور دولـي موسـع مـن المسـئولين رفيعـي المسـتوي وقـادة صناعـة التعديـن والمسـتثمرين والشـركات المصريـة والعالميـة

الكبري ومؤسسات التمويل وخبراء الاستكشاف التعديني من مصر ودول العالم. واستعرض المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية رؤية قطاع التعدين المصري خلال الفترة المقبلة لتطوير الأداء وزيادة كفاءة العمل بالقطاع مما يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات لاستكشاف واستغلال الثروات التعدينية المتنوعة.

- **2.5 % انخفاض قيمة العجز فى الميزان التجاري شهر أبريل 2024**

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية أبريل 2024 وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري 2.68 مليار دولار خلال شهر أبريل 2024 مقابل 2.75 مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة انخفاض قدرها 2.5٪. ومن أهم المؤشرات ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 0.8٪ حيث بلغت 3.29 مليار دولار خلال شهر أبريل 2024 مقابل 3.26 مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها «منتجات البترول بنسبة 16.3٪، ملابس جاهزة بنسبة 31.4%، عجائن ومستحضرات غذائية بنسبة 45٪، أدوية ومستحضرات صيدلية بنسبه 64٪.

- **التخطيط والتعاون الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى ينظمان ورشة عمل عن تقييم المناقصات**

نظمت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي، ورشة العمل الثانية خلال عام 2024 والتي انعقدت تحت عنوان «تدريب الجهات المنفذة لمشروعات بنك الاستثمار الأوروبي على تقارير تقييم المناقصات»، وذلك بمشاركة ممثلين عن وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والنقل، والإسكان، والكهرباء، والبيئة، والطيران المدني، والزراعة،

والـري، والهيئـات التابعـة لهـا وكـذا، جهـاز تنميـة المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة ومتناهيـة الصغـر.

وأكـدت الدكتـورة رانيـا المشـاط، وزيـرة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة والتعـاون الدولـي، أن بنـك الاسـتثمار الأوروبـي يعـد أحـد أكبـر شـركاء التنميـة مُتعـددي الأطـراف لجمهوريـة مصـر العربيـة، وعضـو رئيسـي فـي مبـادرة فريـق أوروبـا، ويعمـل علـى دعـم مجموعـة واسـعة مـن المشـروعات التنمويـة فـي مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة الحيويـة، مضيفـة أن ورشـة العمـل تأتـي فـي إطـار حـرص الـوزارة علـى التنسـيق بيـن الجهـات المصريـة وشـركاء التنميـة لضمـان تنفيـذ المشـروعات التنمويـة بشـكل فعـال، وتحقيـق أعلـى اسـتفادة مـن التمـويلات المتاحـة، وتذليـل كافـة التحديـات التـي قـد تواجههـا، وبالتالـي تحقيـق أهـداف التنميـة الاقتصاديـة.

- **وزيـر الماليـة: نعمـل علـى خلـق بيئـة صديقـة للمسـتثمرين المحلييـن والدولييـن بـكل القطاعـات**

أكـد أحمـد كجـوك وزيـر الماليـة، أننـا نعمـل علـى خلـق بيئـة صديقـة للمسـتثمرين المحلييـن والدولييـن بـكل القطاعـات الاقتصاديـة والإنتاجيـة، ونسـتهدف إرسـاء دعائـم منـاخ اقتصـادي أكثـر تنافسـية واسـتدامة، يعـود مـردوده التنمـوي بسـرعة فـي الصحـة والتعليـم والحمايـة الاجتماعيـة.

أضـاف كجـوك، فـي مداخلتـه خلال جلسـة نقاشـية بمنتـدى مصـر للتعديـن، أننـا نتشـارك مـع مجتمـع الأعمـال المخاطـر والمكاسـب، ونسـتهدف تحقيـق الربحيـة للمسـتثمرين والعوائـد الاقتصاديـة للدولـة،

لافتًا إلى أن كل الأفكار مطروحة للنقاش داخل الحكومة لتحفيز الاستثمار، ولم نبدأ من الصفر بل نبني على ما تحقق. أشار الوزير، إلى أننا نعمل على تطوير النظام الضريبي ليصبح أكثر استقرارًا ووضوحًا.. والدولة يمكن أن تمنح عددًا من الحوافز المجزية للمستثمرين، موضحًا أننا نستهدف توفير مساحة أكبر فى الاقتصاد المصري للقطاع الخاص كى يستثمر وينتج ويشارك فى التنمية ويخلق فرص العمل.

- **وزيرا السياحة والاستثمار يبحثان سبل جذب الاستثمارات السياحية فى مصر**

التقى شريف فتحي وزير السياحة والآثار، المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية لبحث سبل تعزيز مزيد من أوجه التعاون المشترك بين الوزارتين خلال الفترة المقبلة بما يساهم في تعزيز الاستثمار السياحي ولا سيما في المجال الفندقي وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تم أيضاً

مناقشة واستعراض تفاصيل المبادرة التي من المقرر أن يتم طرحها خلال الفترة القادمة لتشجيع وجذب الاستثمارات السياحية للوصول لمستهدفات الدولة المصرية من صناعة السياحة في مصر وتحقيق الأعداد السياحية المستهدفة.

- **وزيـر البتـرول يشـهد توقيـع عـدد مـن بروتوكـولات التعـاون فـى مجـال التعديـن**

علـى هامـش منتـدى مصـر الثالـث للتعديـن، شـهد المهنـدس كريـم بـدوي وزيـر البتـرول والثـروة المعدنيـة توقيـع عـدد مـن بروتوكـولات التعـاون فـى مجـال التعديـن شـملت:

- بروتوكـول تعـاون بيـن الهيئـة المصريـة العامـة للثـروة المعدنيـة والشـركة الوطنيـة لخدمـات الاتصـالات وشـركة صـان مصـر ، بهـدف تقديـم حلـول الاتصـالات لصالـح هيئـة الثـروة المعدنيـة وشـركاتها مـن خـلال القمـر الصناعـي طيبـة سـات.

- بروتوكـول تعـاون بيـن الشـركة المصريـة للثـروات التعدينية وشـركة EK للتعديـن ، بهـدف الاسـتثمار فـي مجـال التعديـن عـن طريـق عمـل قيمـة مضافـة للخامـات التعدينيـة مـن خـلال إنشـاء صناعـات مرتبطـة بالخامـات التعدينيـة.

- بروتوكـول تعـاون بيـن شـركة شـلاتين ومركـز بحـوث الصحـراء، بهـدف تعظيـم الاسـتفادة مـن الخبـرات المتبادلـة بيـن الطرفيـن لتنفيـذ خطـة التنميـة المحليـة والوطنيـة لرؤيـة مصـر 2030.

- بروتوكـول التعـاون بيـن شـركة الـوادي الجديـد للثـروة المعدنيـة والطفلـة الزيتيـة وشـركة ديـار الهندسـية ، بهـدف تقديم استشـارات ادارة المشـروعات فيمـا يتعلـق بفصـل وإنتـاج خـام الكاولين مـن الرمـال الكاولينيـة.

- **الفريق كامل الوزير: إنشاء خط التجارة العربي من العقبة إلى طابا وحتى البحر المتوسط**

تحدث الفريق كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، عن محاور التنمية، قائلا: «شركة هاتشيسون العالمية قالت إننا سنربط ميناء السخنة على البحر الأحمر والمنطقة الصناعة الاقتصادية هناك بميناء الإسكندرية والدخيلة على البحر المتوسط، ربطت بينهما بقطار سريع، ويمر بميناء جاف في العاشر من رمضان و6 أكتوبر ومدينة السادات، وبالتالي هذا نموذج للربط بين البحرين ويمر بمناطق صناعية ومدن سكنية، لتكون بمثابة قناة سويس تمشي على قضبان».

وأضاف «الوزير»، خلال لقاء ببرنامج «كلام في السياسة»: «هناك ممر لوجستي ثاني هام للغاية، وهو طنطا - المنصورة - دمياط،حيث تعد طنطا قلب الدلتا وبها كل الحاصلات الزراعية، فيمكن التصدير من طنطا واستيراد كل ما ترغب به للحاصلات الزراعية من دمياط ونقلها لطنطا، وبالتالي هذا يعد ممر لوجستي صناعي زراعي».

- **مصر تسدد متأخرات شركات النفط الأجنبية على 3 دفعات قبل نهاية السنة المالية**

ستسدد الحكومة المصرية مستحقات شركات النفط الأجنبية المتأخرة البالغة 3.2 مليار دولار على 3 أقساط خلال السنة المالية الحالية، على أن يكون أول قسط بقيمة 1.2 مليار دولار في أكتوبر المقبل.

سددت حكومة مصر 1.3 مليار دولار كدفعة من مستحقات شركات النفط والغاز الأجنبية العاملة بالبلاد بنهاية شهر يونيو، كما أوردت «الشرق» حينها نقلاً عن مسؤول، وهو ما أكده رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي. ووصلت مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في مجال استكشاف واستخراج النفط والغاز لدى الهيئة المصرية العامة للبترول لنحو 4.5 مليار دولار، بحسب تقرير صندوق النقد الدولي في مارس الماضي.

- **هيئة قناة السويس تؤجل طرح «القناة لرباط السفن» في بورصة مصر لمطلع 2025**

أجلت هيئة قناة السويس المصرية طرح حصة من أسهم شركتها التابعة «القناة لرباط وأنوار السفن» في بورصة مصر لمطلع عام 2025، بحسب رئيس الهيئة أسامة ربيع . وأكد ربيع أيضاً، على هامش مؤتمر التعدين الدولي الثالث في القاهرة، أن «توترات البحر الأحمر لا تزال تؤثر بشدة على قناة السويس وإيراداتها».

- **شركات محلية وعالمية تزيد استثمارات التنقيب عن الذهب في مصر**

تخطط شركات محلية وعالمية لزيادة الاستثمار في التنقيب عن الذهب في مصر، بدعم من الجهود الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في قطاع التعدين عموماً، فضلاً عن ارتفاع أسعار المعدن الأصفر في الأسواق العالمية.

كشف رئيس مجلس إدارة شركة «آفاق للتعدين» المصرية عمرو المرصفاوي، أن الشركة بصدد استثمار ما يصل إلى 40 مليون دولار

خلال السنوات الثلاث المقبلة للتنقيب عن الذهب في مصر. وأضاف المرصفاوي على هامش مؤتمر التعدين الدولي الثالث في القاهرة، أن شركته ستضخ 10 ملايين دولار خلال الأيام القليلة المقبلة، وذلك لاستكمال أعمال البحث والاستكشاف في غرب «جبل علبة».

- **خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري ليسجل 4.1% خلال السنة المالية الحالية**

أصدر صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي يصدر مرتين سنويًا، ويعرض تحليل خبراء الصندوق وتوقعاتهم بشأن تطورات الاقتصاد العالمي في مجموعات البلدان الرئيسية، ويركز التقرير على أهم قضايا السياسة الاقتصادية وتحليل تطورات الاقتصاد وآفاقه المتوقعة

وأشار التقرير الى أن الصندوق قد خفض توقعاته لنمو الاقتصاد المصري ليسجل 4.1% خلال السنة المالية الحالية، بتراجع قدره 0.3 نقطة مئوية عن توقعاته الأخيرة في أبريل الماضي. وعزا خبراء أسباب هذه التوقعات إلى استمرار التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، واتباع الدولة سياسة تقشفية للسيطرة على عجز الموازنة والتضخم.

- **توترات البحر الأحمر لا تزال تؤثر بشدة على قناة السويس وإيراداتها**

بحسب ما قاله أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس. تراجعت إيرادات الممر الملاحي العالمي «قناة السويس» بنسبة 23%

على أساس سنوي خلال العام المالي الماضي 2023/2024 لتصل إلى 7.2 مليار دولار بسبب استمرار توترات البحر الأحمر والاحداث الجيوسياسية.

- **البنك المركزي المصري يواصل سحب فائض السيولة بالبنوك:**

البنك المركزي المصري قبل طلبات قيمتها 1.1 تريليون جنيه من 32 بنكا على الودائع ذات العائد الثابت بفائدة 27.75% خلال مزاد ثابت السعر الأسبوعي لسحب فائض السيولة كإجراء من ضمن إجراءات محاربة التضخم.

- **زيادة احتياطيات القمح مع تراجع الأسعار العالمية:**

تعكف الحكومة على زيادة احتياطاتها الاستراتيجية من السلع الأساسية إلى تسعة أشهر بدلا ستة بحسب الوضع القائم حاليا. ويأتي هذا على خلفية توافر العملة الصعبة وتراجع أسعار بعض السلع عالميا،

وفي ذات السياق مصر في انتظار 770 ألف طن من القمح المستورد، معظمها روسي حيث اشترت الهيئة العامة للسلع التموينية 770 ألف طن من القمح الروسي والبلغاري، في أكبر عملية شراء منفردة منذ يونيو 2022، وتتوزع المناقصة بين 720 ألف طن من روسيا و50 ألف طن من بلغاريا، بمتوسط سعر 221 دولارا للطن، مما يشير إلى عدم تنفيذ الحد الأدنى غير الرسمي لسعر التصدير في روسيا والمعمول به منذ العام الماضي.

- **استعرض وزير المالية المصري أهم المؤشرات الاقتصادية في موازنة العام المالي الماضي، خلال اجتماع لمجلس الوزراء**

شهدت مصر تحسنا في عجز الموازنة في العام المالي الماضي 2023/2024، كما سجلت ارتفاعا في الفائض الأولي، على الرغم من عدم الاستقرار في المنطقة جراء الحرب على غزة

- عجز الموازنة: تقلص العجز الكلي للموازنة العامة خلال العام المالي الماضي إلى 505 مليارات جنيه، بانخفاض 17% عن 610 مليارات جنيه في العام المالي 2022/2023.
- كانت وزارة المالية تتوقع وصول العجز المالي خلال العام المالي الماضي إلى 555 مليار جنيه (4% من الناتج المحلي الإجمالي)، بحسب البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للعام المالي الحالي الذي صدر في أبريل الماضي.
- تحسن كبير في الفائض الأولي: سجلت الدولة فائضا أوليا بقيمة 857 مليار جنيه خلال 2023/2024، مقابل 164 مليار جنيه خلال العام المالي السابق.
- ارتفعت الإيرادات بنسبة 59.3% على أساس سنوي في 2023/2024.
- المزيد من الإنفاق الحكومي: ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة 37.4% خلال العام المالي الماضي، بعد زيادة الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة 11% ليصل إلى 180 مليار جنيه، من 148 مليار جنيه في الموازنة الأصلية، وكذا التعليم إلى 256 مليار جنيه، مقارنة بنحو 230 مليار جنيه في الموازنة الأصلية.

- **تحالف محلي يتولى إدارة محطة الصب الجاف بالدخلية الاسكندرية:**

تعتزم الهيئة العامة لميناء الإسكندرية منح عقد لمدة 30 عاما لإنشاء وإدارة وتشغيل محطة الصب الجاف النظيف بميناء الدخيلة على مساحة 300 ألف متر مربع، إلى تحالف مكون من ثلاث شركات محلية، وسيضخ التحالف استثمارات أولية بقيمة 50 مليون دولار في المرحلة الأولى من المشروع. ويخضع العقد للمراجعة في الوقت الحالي.

- **البنك المركزي المصري يبقي على أسعار الفائدة دون تغيير:**

أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير، مرجعا قراره إلى استمرار دورات التشديد النقدي في الأسواق المتقدمة والناشئة لكبح التضخم عالميا، وفق ما جاء في بيان لجنة السياسة النقدية عقب الاجتماع يوم الخميس 18 يوليو 2024.

الاخبار الإقليمية

- **فنادق المغرب تستقطب 400 مليون دولار استثمارات جديدة**

جذب قطاع الفنادق في المغرب استثمارات بلغت 4 مليارات درهم (409 ملايين دولار) خلال النصف الأول من العام الجاري، بزيادة 7% على أساس سنوي، بحسب معطيات حصلت عليها «الشرق» من وزارة السياحة.

تدعم المملكة قطاع السياحة بعدة برامج نظراً لتشغيله 2.5 مليون مغربي، ومساهمته في دعم رصيد المملكة من العملة الصعبة بنحو 10.5 مليار دولار العام الماضي، وفقاً لبيانات رسمية.

شهد العام الماضي افتتاح 135وحدة فندقية جديدة، من خلال ضخ استثمارات إجمالية بنحو 8 مليارات درهم، وهو رقم تسعى الحكومة لزيادته في السنوات المقبلة مع توقع ارتفاع الحاجة إلى منشآت جديدة خاصة بعد أن فازت المملكة باستضافة كأس العالم 2030.

- **العراق يدعو شركات سعودية ومصرية للاستثمار في القطاع العقاري**

دعا العراق شركات من السعودية ومصر للاستثمار في القطاع العقاري، وخصوصاً بناء المنتجعات السياحية والمرافق الترفيهية والفنادق، بالإضافة إلى السكن والمدن الجديدة.

جاءت هذه الدعوة خلال لقاء رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بوفد من رجال الأعمال في البلدين، ضم رئيس مجلس إدارة شركة «تي إم جي» المصرية هشام طلعت مصطفى، ورئيس مجلس إدارة «مجموعة المهيدب» السعودية سليمان عبد القادر المهيدب، والرئيس التنفيذي للمجموعة عصام عبد القادر بالإضافة إلى عدد من المديرين فيها، فضلاً عن مدير «مجموعة الميسرة» ياسر قاسم زغير، ورجل الأعمال أحمد طلعت هاني، بحضور السفير السعودي لدى العراق عبد العزيز بن خالد الشمري، وفق بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي.

- **السعودية تعزز صناعات الطاقة المتجددة عبر 3 مشاريع جديدة**

وقع صندوق الاستثمارات العامة السعودي اتفاقيات مع 3 شركات صينية، لتشييد 3 مشاريع تستهدف تعزيز صناعات الطاقة المتجددة محلياً، في إطار جهود المملكة لتوطين سلاسل التوريد.

إحدى الاتفاقيات التي وقعت كانت بين «إنفيجين للطاقة»، وهي شركة عالميةمتخصصة في إنتاج طاقة الرياح، والشركة السعودية التابعة لصندوق الاستثمارات «رؤية للصناعة»، وتستهدف تأسيس مشروع مشترك لتصنيع وتجميع مكونات توربينات الرياح، وفق بيان صادر عن الصندوق.

المشروع الثاني يشمل تأسيس مشروع مشترك لتوطين صناعة الخلايا والألواح الشمسية الكهروضوئية، ويأتي بالشراكة بين «جينكو سولار»، المصنّعة لتقنيات الطاقة الشمسية، و«شركة رؤية للصناعة»، بقدرة إنتاجية تصل إلى 10 غيغاواط سنوياً.

أما المشروع الثالث، فسيضم شركة «لوماتيك إس إي بي تي إي»، التابعة لـ "تي سي إل تشونغ هوان لتكنولوجيا الطاقة المتجددة»، إحدى الشركات المتخصصة في صناعة مكونات الطاقة الشمسية، إلى جانب «رؤية للصناعة» السعودية.

- **تمويل الشركات الناشئة في الشرق الأوسط يتراجع بالنصف الأول**

بلغ حجم تمويل الشركات الناشئة في الشرق الأوسط نحو 880 مليون دولار خلال النصف الأول من 2024، ليسجل تراجعاً بنسبة 45% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات «ومضة».

نسبة التراجع الأكبر في حجم التمويل كانت من نصيب قطر بنحو 86%، تليها مصر بـ 81%، والبحرين بـ 75%. أما في السعودية فتراجعت نسبة التمويل 43%، وفي الإمارات بنحو 23%. في المقابل، ارتفع حجم التمويل في بعض بلدان المنطقة، على رأسها تونس بنحو 752%، والأردن بنحو 438%.

- **انتهاء 60% من أعمال الربط الكهربائي بين مصر والسعودية**

انتهت مصر والسعودية من تنفيذ 60% من مشروع الربط الكهربائي بين البلدين حتى الآن، على أن تبدأ المرحلة الأولى من التشغيل في يوليو 2025، بتكلفة 1.8 مليار دولار، وتكتمل الطاقة القصوى لمشروع الربط الكهربائي البالغة قدرته الإنتاجية نحو 3000 ميغاواط في مطلع العام 2026. من شأن هذا المشروع أن يفتح آفاقاً جيدة لتصدير الكهرباء إلى قارّتي آسيا وأوروبا، بالإضافة إلى التوسع في الربط مع الدول المجاورة.

- **كمرحلة أولى... مصر والأردن يبحثان إمكانية مضاعفة قدرات خط الربط الكهربائي البحري بين البلدين إلى 1.1 جيجاوات**

أكد وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني صالح الخرابشة أن الأردن تجري مباحثات ودراسات مع مصر لزيادة قدرة خط الربط

الكهربائي البحري بين البلدين إلى 1100 ميجاوات كمرحلة أولى ثم 2000 ميجاوات في المستقبل، من 550 ميجاوات حالياً».

الهيثم للتعدين السعودية تدرس الاستحواذ على حصة في شركة آفاق للتعدين المصرية المالكة لحقوق امتياز في منطقة غرب جبل علبة بحلايب وشلاتين، وفق ما قاله الرئيس التنفيذي للشركة خالد الجحدلي لموقع اقتصاد الشرق، دون ذكر أي تفاصيل بشأن حجم الحصة المستهدفة.

- **الكويت تعلن عن كشف نفطي ضخم باحتياطيات 3.2 مليار برميل**

أعلنت شركة نفط الكويت، عن كشف نفطي ضخم في حقل النوخذة البحري، في المياه الاقتصادية الكويتية، باحتياطيات نفطية تُقدر بـ 3.2 مليار برميل من المكافئ النفطي. تبلغ التقديرات الأولية لمخزون المحروقات الموجودة في الحقل، نحو 2.1 مليار برميل من النفط الخفيف و5.1 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، وبما يعادل 3.2 مليار برميل من المكافئ النفطي.

الاخبار العالمية

- **انخفاض المخزون التجارى النفطى فى الولايات المتحدة ليبلغ 1.215مليار برميل**

انخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.488 مليار برميل منها 617 مليون برميل من النفط الخام و871 مليون برميل من المنتجات، وهو مستوى منخفض بمقدار 21 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق وذلك وفقا للتقرير

الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية. وأشار التقرير إلى انخفاض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من عام 2024 بمقدار 36 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.215 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 11 مليون برميل على أساس سنوي.

- **انخفاض عوائد سندات الخزانة الأمريكية عقب التصريحات بشأن أسعار الفائدة**

انخفضت عوائد سندات الخزانة الأمريكية يوم الثلاثاء الماضي، حيث استوعب المستثمرون تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم بشأن توقعات خفض أسعار الفائدة سبتمبر المقبل. وذكرت شبكة (سي إن بي سي) الأمريكية المختصة في الشؤون الاقتصادية والمالية- أن العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات انخفض بأكثر من ثلاث نقاط أساس إلى 4.1983%؛ فيما انخفض عائد سندات الخزانة لأجل عامين بأكثر من نقطة أساس ليصل إلى 4.4404%.

- **أسهم أوروبا تنخفض عقب توقعات الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة**

تراجعت الأسهم الأوروبية في بداية التداولات اليوم الثلاثاء، وسط تقييم المستثمرين للتوقعات الاقتصادية والسياسية في المنطقة وخارجها عقب تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول بشأن توقعات خفض أسعار الفائدة سبتمبر

المقبل. وانخفض مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.4% بسبب خسائر أسهم التعدين التي تراجعت بنسبة 1.72%، وفق بيانات شبكة (سي إن بي سي) الأمريكية المختصة في الشؤون المالية والاقتصادية وهوى أسهم بيت الأزياء الألماني هوجو بوس، بأكثر من 10% بعد أن خفضت الشركة توقعاتها لمبيعات العام بأكمله وسط استمرار التحديات الاقتصادية الكلية والجيوسياسية؛ كما انخفض سهم بربرى بنسبة 3.3% بعد يوم من إصدار تحذير بشأن الأرباح بسبب ضعف الطلب على السلع الفاخرة.

- **رئيس سنتامين العالمية: نتوقع استخراج 5 ملايين أوقية ذهب خلال العقد القادم**

أكد مارتن هورجان الرئيس التنفيذي لشركة سنتامين العالمية المشغلة لمنجم السكرى لإنتاج الذهب، أن مصر تنافس عدة دول فى جذب الاستثمارات في مجال التعدين لما تتمتع به من استقرار سياسي وأمنى، وأن لديها المقومات المناسبة بشكل جيد سواء من الناحية الجيولوجية أو الدرع النوبى فضلاً عن الكوادر البشرية بما لديها من خبرات فى مجال التعدين، لافتاً إلى أنه من المتوقع خلال العقد القادم استخراج 5 ملايين أوقية ذهب. وأضاف خلال كلمته فى منتدى مصر للتعدين، أن منجم السكري لإنتاج الذهب بمصر يعد أفضل نموذج فى العالم وبه احتياطيات هائلة من الذهب، ومستمرون فى تطويره وضخ استمارات جديدة بالتعاون مع الحكومة المصرية، لافتا إلى أن الشركة أطلقت ثلاث مبادرات جديدة لتطوير قطاع التعدين فى مصر، وجارى اتخاذ الإجراءات لإطلاق مدرسة للتعدين فى مصر، مشيراً إلى أن مصر تتمتع بفرص تعدينية واعدة ومهارات بشرية متميزة ستسهم في نمو الاقتصاد المصري.

- **تباطؤ نمو الصين أكثر من المتوقع يفاقم الضغوط على حكومة بكين**

تراجع النمو الاقتصادي في الصين إلى أدنى مستوى له في خمسة أرباع سنوية، مع تباطؤ مبيعات التجزئة، مما يزيد الضغوط على حكومة بكين لتعزيز الثقة في اجتماع السياسة الذي يُعقد مرتين كل عقد، ويحل موعده هذا الأسبوع. وأظهرت بيانات المكتب الوطني للإحصاء الصيني أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 4.7% في الربع الثاني مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كان هذا النمو دون أوسط توقعات الاقتصاديين في استطلاع «بلومبرغ» والذي بلغ 5.1%. فيما ناهز النمو الاقتصادي الصيني في النصف الأول 5%، متماشياً مع الهدف السنوي البالغ نحو 5% الذي حددته بكين.

- **«EBRD» يمول المشاريع الصغيرة والتجارة في مصر بـ705 ملايين دولار**

يخطط «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية» (EBRD) لضخ تمويلات بقيمة 705 ملايين دولار، في عدد من البنوك المصرية خلال النصف الثاني من 2024، بحسب رئيس تمويل قطاع المؤسسات في مصر بالبنك، هاشم عبد الحكيم .

تصريحات عبد الحكيم، تأتي بعد أيام من انعقاد مؤتمر الاستثمار الأوروبي المصري، والذي وقعت فيه مصر 29 اتفاقية بقيمة 49 مليار يورو، إضافةً إلى 6 اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركاء أوروبيين وغير أوروبيين بقيمة 18.7 مليار يورو.

European Bank
for Reconstruction and Development

أضاف عبد الحكيم أن التمويلات الجديدة المستهدفة مع البنوك المصرية خلال النصف الثاني من العام، تنقسم إلى 305 ملايين دولار لإقراض البنوك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والطاقة الخضراء، و400 مليون دولار لتمويل التجارة البينية.

- **وزراء مالية منطقة اليورو يتعهدون بخفض الإنفاق لتقليص ديونهم**

تعهدت حكومات منطقة اليورو بخفض الإنفاق خلال العام المقبل للحد من الاقتراض بعد سنوات من الإنفاق المرتفع لدعم الشركات والأسر خلال جائحة كورونا وأزمة الطاقة.

اتفق وزراء مالية الكتلة ذات العملة الموحدة على أن «تقوية المالية على نحو تدريجي ومستدام في منطقة اليورو لا يزال ضرورياً، نظراً للحاجة إلى خفض المستويات المرتفعة من العجز والديون»، وفقاً لبيان صدر عن مجموعة اليورو.

يأتي هذا الالتزام في الوقت الذي يعمل فيه الاتحاد الأوروبي على وضع قواعد مالية جديدة ستلزم الدول الأعضاء بخفض الإنفاق أو زيادة الضرائب ضمن خطط ميزانياتها الخاصة من أجل موازنة الحسابات العامة بداية من العام المقبل.

- **قطاع التصنيع الصيني يفوق نمو الاقتصاد بأكمله لثالث ربع توالياً**

نما قطاع التصنيع في الصين بمعدل أسرع من الاقتصاد بأكمله لثالث ربع على التوالي، ما يؤكد على مساهمة الصناعة والصادرات في دفع عجلة النمو في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم.

توسع قطاع التصنيع بنسبة 6.2% خلال الربع الماضي، وفق بيانات الناتج المحلي الإجمالي التفصيلية، متفوقاً على معدل النمو الحقيقي للاقتصاد بأكمله الذي بلغ 4.7%، ليحافظ بذلك على إسهام القطاع في النشاط الاقتصادي الإجمالي عند 27%، متماشياً مع أعلى مستوى له في عام والذي سجله الربع الماضي. يأتي هذا الأداء القوي للتصنيع على النقيض من تراجع قطاع العقارات الذي انكمش لخامس ربع على التوالي، وفق البيانات.

- **هواوي تبني مركزاً لأشباه الموصلات بـ 1.4 مليار دولار مع احتدام حرب الرقائق**

تقترب شركة «هواوي تكنولوجيز» من استكمال بناء مركز لأبحاث وتطوير الرقائق في شنغهاي، في خطوة من شأنها تعزيز الطموحات التكنولوجية للصين حتى في ظل محاولات الولايات المتحدة لعرقلة صعودها.

من المقرر أن يضم المركز، الذي سيكون أكبر مرفق أبحاث لـ "هواوي» على مستوى العالم، حوالي 30 ألف موظف، وفقاً لبيان على موقع حكومة شنغهاي. ويقع في منطقة تشينغبو، وتبلغ مساحته 1.6 مليون متر مربع، ويضم شبكة طرق وسكة حديد محدودة وجسوراً معلّقة جاهزة بالفعل، حسبما أفاد البيان.

- **تركيا تسعى لزيادة صادراتها من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي**

قالت تركيا إنها مستعدة لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها تريد التزامات طويلة الأجل تبرر قيامها بالاستثمار في البنية الأساسية اللازمة. كما تريد تجنب أي مقايضات معقدة يدفع الاتحاد لفرضها بهدف تجنب الغاز الروسي.

تحاول أوروبا تأمين إمدادات غاز بديلة لتحل محل التدفقات الروسية التي تمر عبر أوكرانيا. أحد الخيارات قد تكون قيام تركيا بتحويل وارداتها من الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا، ما يعني أن تقوم أنقرة بشراء كميات إضافية من غاز أذربيجان لتحل محل وارداتها من الغاز الروسي. كما تحرص تركيا بشكل كبير على توسيع صادراتها من الغاز عبر بلغاريا.

- **قوة الدولار ومؤشرات الطلب تضغطان على أسعار النفط**

انخفضت أسعار النفط بأكبر قدر منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، حيث يتطلع المتداولون إلى قوة الدولار وعلامات ضعف الطلب، مما أدى إلى عمليات بيع خوارزمية. نزلت أسعار خام «غرب تكساس» الوسيط بنسبة 1.4% لتستقر عند مستوى 81 دولاراً للبرميل يوم الثلاثاء الماضي. وارتفع الدولار لليوم الثاني، مما جعل السلع المسعرة بالعملة أكثر تكلفة.

تختبر العقود الآجلة لخام «غرب تكساس» الوسيط متوسطها المتحرك لمدة 100 يوم، والذي كان بمثابة مستوى دعم لمدة شهر.

- **تضخم أسعار المنتجين الأميركيين يفوق التوقعات بفارق طفيف**

فاق ارتفاع أسعار المنتجين في الولايات المتحدة الأميركية خلال يونيو الماضي التوقعات إذ صعدت هوامش أرباح مقدمي الخدمات، ما عوض انخفاض تكلفة البضائع للشهر الثاني على التوالي.

ارتفع مؤشر أسعار المنتجين للطلب النهائي بنسبة 0.2% عن الشهر السابق، وفق بيانات لمكتب إحصاءات العمل. وبالمقارنة مع العام الماضي، صعد المؤشر 2.6%.يأتي التقرير الخاص بتضخم الأسعار بالجملة بعد مؤشر أسعار المستهلكين الذي يُراقب عن كثب أكثر، والذي أظهر أول انخفاض منذ بداية تفشي وباء كورونا ووضع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي على مسار بدء تخفيض أسعار الفائدة في أقرب وقت من سبتمبر المقبل.

معلومة مصورة

”

ارتفع فائض مصر من صافي الاصول الاجنبية ليظهر بيانات ايجابية للمرة الأولى منذ يناير 2022.، تلك البيانات تظهر بشكل واضح ان ازمة النقد الاجنبي بمصر قد انتهت بشكل جذري وباتت البنوك المصرية في حالة فائض سيولة نقد أجنبي تحتاج الي استثمارها.

“

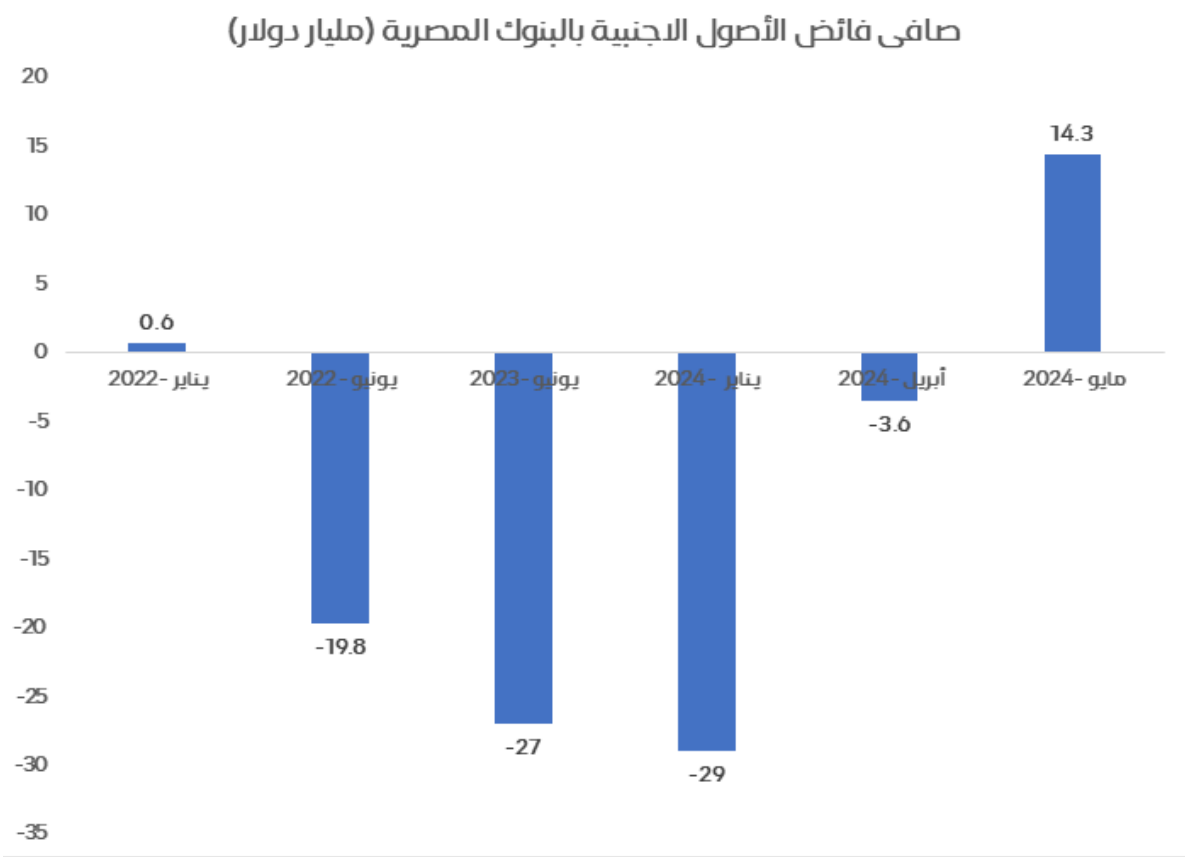

مقالات تحليلية

سياسة وثيقة ملكية الدولة تعزز مناخ الاستثمار العام

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تراجع دور الدولة في الاقتصاد أصبح يُعتبر أحد أهم الموضوعات المحورية التي دائمًا ما تتردد في تصريحات وبرامج الحكومة المصرية، سواء السابقة أو الحالية. يتم الحديث عن أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد منذ أن أشار إليه السيد الرئيس في حفل إفطار الأسرة المصرية في رمضان عام 2022. تلا ذلك إعلان الحكومة المصرية عن خطتها الطموحة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، بهدف رفع مساهمته في الاستثمار إلى 65% خلال السنوات الثلاث المقبلة. وقد عكس ذلك التوجه التزام الدولة بإعادة توجيه استثمارات القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع رؤية مصر 2030، مما يمثل خطوة استراتيجية نحو مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام.

وفي هذا السياق، أصدرت الدولة المصرية وثيقة سياسة ملكية الدولة. ربما يتساءل القارئ حول ما إذا كانت مصر هي الدولة الوحيدة التي أصدرت تلك السياسة، أو ما إذا كانت منهجية تفكير الدولة المصرية في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة نصيبه من الاقتصاد المصري تسير وفق الأطر الدولية. للإجابة على هذا التساؤل، يجدر الإشارة إلى أن تحديد سياسة ملكية الدولة يعد

خطـوة شـائعة بيـن العديـد مـن الـدول، حيـث اتبعـت هـذا النهـج أكثـر مـن 50 دولـة حـول العالـم، بمـا فـي ذلـك دول عربيـة. هـذه العمليـة التنظيميـة اسـتهدفت وضـع إطـار واضـح للاسـتثمار بيـن القطاعيـن العـام والخـاص. وفـي هـذا السـياق، كان إعلان الدولـة لوثيقة سياسـة الملكيـة الخاصـة بمثابـة خطـوة إيجابيـة نحـو ترسـيخ أُطر ثابتـة للمناخ الاقتصـادي فـي الـبلاد. وقـد جـاءت وثيقـة سياسـة ملكيـة الدولـة متماشـية مـع المعاييـر والمبـادئ التوجيهيـة لمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، مسـتهدفةً تنفيـذ السياسـات العامـة للدولـة. وقـد اتسـمت تلـك الوثيقـة بالمرونـة، إذ طُرحـت إمكانيـة تحديثهـا وفقًـا للتطـورات الدوليـة والمحليـة التـي تواجـه الدولـة المصريـة والتـي تفـرض تغيـرات فـي أولوياتهـا. وهـو مـا أخضـع هـذه السياسـة للمراجعـة الدوريـة بمـا يتوافـق مـع الأهـداف الاسـتراتيجية للدولـة، ممـا يعـزز مـن قدرتهـا علـى تحقيـق التنميـة المسـتدامة وتحسـين البيئـة الاسـتثمارية بشـكل مسـتمر.

تمـت صياغـة وثيقـة سياسـة ملكيـة الدولـة لتغطـي مجموعـة مـن المبـادئ التوجيهيـة التـي تشـمل عـدة مجـالات حيويـة فـي الاقتصاد، وذلـك لتحقيـق نظـام متكامـل وفعـال لملكيـة الدولـة للأصـول. وقـد أرسـت تلـك المبـادئ أساسًـا منطقيًـا واضحًـا يفسـر توجهـات الدولـة نحـو ملكيـة الأصـول، وسـردت عمليات المسـاءلة السياسـية المتعلقة بسياسـات الملكيـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، اسـتهدفت الوثيقـة توحيـد الشـكل القانونـي لعمليـات الشـركات وضمـان اسـتقلالها الإداري. كمـا أشـارت الوثيقـة إلـى إلغـاء الإعفـاءات التـي كانـت تتمتـع بهـا الشـركات الحكوميـة مـن الضرائـب وبعـض الامتيـازات الضريبيـة الأخـرى، ووضعـت مبـادئ صارمـة للإفصـاح والشـفافية، وتطبيـق معاييـر المحاسـبة والإفصـاح والتدقيـق عاليـة الجـودة.

كذلك، حددت أطر الحوكمة التي تتبعها الشركات المدرجة في البورصة المصرية، والتي تتضمن إصدار بيانات مالية سنوية تخضع للتدقيق الخارجي لضمان الشفافية والمصداقية. يتمتع مجلس إدارة تلك الشركات بكل الصلاحيات والسلطات اللازمة لأداء مهامه بكفاءة، ويتحمل المسؤولية النهائية عن نتائج تشغيل الشركة، مما يعزز من فعالية الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة، حيث تساهم تلك المبادئ في تعزيز الثقة في الشركات المملوكة للدولة وتدعم جهودها في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

قدمت وثيقة سياسة ملكية الدولة تصورًا شاملاً لتواجد الدولة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وقسمتها إلى ثلاثة أقسام رئيسية، كل منها مُميز بلون يعبّر عنه. يتمثل القسم الأول في اللون الأخضر، الذي يرمز إلى القطاعات التي قررت الدولة تركها بالكامل ليتم إدارتها من جانب القطاع الخاص، وتشمل 79 نشاطًا اقتصاديًا ستتخارج منها الدولة كليًا. أما اللون الأصفر فيمثل القطاعات التي ستتواجد فيها الدولة جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص، ويشمل 45 نشاطًا اقتصاديًا. أما اللون الأحمر فيرمز إلى القطاعات الحيوية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، والتي ستظل تحت إدارة الدولة وحدها، ويشمل 27 نشاطًا اقتصاديًا.

استهدفت الدولة من هذا التصنيف القطاعي زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، ليصل إجمالي استثماراته إلى 65% مقارنة بالوضع الحالي الذي يتراوح بين 30-35%. خلال تنفيذ هذه الخطة، تعتزم الدولة خفض ملكيتها بالحصص المملوكة للشركات الحكومية من خلال البيع لمستثمرين محليين من

القطـاع الخـاص أو مـن خلال جـذب شـركات أجنبيـة جديـدة للعمـل فـي مصـر. وتسـتهدف الدولـة جـذب اسـتثمارات بحوالـي 40 مليـار دولار أمريكــي، بمعــدل 10 مليــار دولار ســنويًا.

وحيـث أن هـذه الوثيقـة (وثيقـة سياسـة ملكيـة الدولـة) تؤثر بشـكل أساسـي علـى معظـم الأنشـطة الاقتصاديـة فـي البلاد، كونهـا تلعـب دورًا محوريًـا فـي رسـم مسـتقبل الاقتصـاد المصـري لأجيـال قادمـة، فقــد رأت الدولــة ضــرورة طرحهــا للحــوار المجتمعــي لمعرفــة ردود فعـل القطاعـات الاقتصاديـة المختلفـة ورؤاهـم حـول هـذه الوثيقـة المهمـة لمسـتقبل مصـر.

تـم اتبـاع منهجيـة علميـة دقيقـة لتحديـد الأصـول المملوكـة للدولـة التـي تنطبـق عليهـا الخصائـص الأساسـية لتكـون مؤهلـة للدخـول في البرنامـج الاقتصـادي الجديـد. اسـتندت هـذه المنهجيـة إلـى عـدد مـن المعاييـر الأساسـية، منهـا أهميـة الأصـول بالنسـبة للاقتصـاد القومي، طبيعـة نشـاطها، وكفـاءة عمليـة إدارتهـا. وقـد ضمنـت هـذه المعايير حمايـة الاقتصـاد الوطنـي مـن التعـرض لضغـوط مسـتقبلية، سـواء بسـبب فقـدان السـيطرة علـى قطـاع معيـن أو بسـبب حـدوث أي ممارسـات احتكاريــة مســتقبلاً، وقــد تــم تحديــد عــدد مــن الآليــات الاســتثمارية للتخــارج مــن تلــك الأصــول، مســتهدفةً جــذب جميــع أنـواع المسـتثمرين. وقـد تـم تقسـيم أسـلوب التخـارج مـن الشـركات إلـى عـدة طـرق رئيسـية، أهمهـا:

- زيــادة عــدد الأســهم المطروحــة فــي ســوق الأوراق الماليــة المصـري: حيـث تسـتهدف هـذه الطريقـة الشـركات المقيـدة بالفعــل فــي ســوق المــال، وتهــدف إلــى جــذب المســتثمرين

الذيــن يفضلــون الحصــول علــى حصــص فــي الشــركات الحكوميــة المدرجــة فــي الســوق.

- بيـع حصـص اسـتراتيجية بالشـركات العامـة إلـى المسـتثمرين: حيـث يتـم بيـع حصـص الحكومـة فـي الشـركات العامـة إلـى مستثمرين فـي القطـاع الخـاص، بينمـا يبقـى هيـكل ملكيـة تلـك الشـركات مملـوكًا بالمشـاركة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص، مـع تـرك حريـة الإدارة التنفيذيـة للقطـاع الخـاص. تسـاهم هـذه الاسـتراتيجية فـي زيـادة الاسـتثمار الخـاص بالاقتصـاد المصـري وتعـزز الشـفافية والكفـاءة فـي إدارة الأصـول العامـة المملوكـة للدولـة، ممـا يسـاهم فـي تحقيـق نمـو اقتصـادي مسـتدام ومتنـوع.

- الخصخصـة الكاملـة: تتمثـل فـي التخـارج الكلـي مـن الشـركات الحكوميـة مـن خـلال بيـع كامـل حصـص الحكومـة فـي الشـركات إلـى القطـاع الخـاص.

تشـترك فـي تنفيـذ اسـتراتيجية الدولـة لزيـادة مسـاهمة القطـاع الخـاص عـدد مـن المؤسسـات العامـة بمصـر المتمثلـة فـي البنـوك العامـة وشـركات التأميـن، بقيـادة الصنـدوق السـيادي المصـري الـذي تأسـس فـي عـام 2018 بموجـب القانـون رقـم 177 لسـنة 2018، بهـدف المسـاهمة فـي التنميـة الاقتصاديـة والماليـة لمصـر. يعمـل الصنـدوق علـى إدارة الأمـوال والأصـول المملوكـة أو المنقولـة لـه، وكذلـك الاسـتثمار فـي العديـد مـن الأنشـطة الاقتصاديـة المختلفـة، وقـد سـاهم الصنـدوق بشـكل ايجابـي فـي دعـم المنـاخ الاسـتثماري فـي مصـر. مـن خلال ارتباطاتـه الاسـتثمارية مـع «القابضـة الإماراتيـة ADQ»، نجـح الصنـدوق فـي تنفيـذ صفقـات بقيمـة 1.84 مليـار دولار،

حيث شملت هذه الصفقات التخارج من خمس شركات مقيدة في سوق الأوراق المالية المصري. وفقًا لهذه الصفقات، حصلت «ADQ» على حصص في عدد من الشركات منها البنك التجاري الدولي بحصة تبلغ حوالي 16.94%، شركة أبوقير للأسمدة بحصة تبلغ حوالي 21.52%، وشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) بحصة تبلغ حوالي 2.2%، وشركة فوري للمدفوعات الإلكترونية بحصة تبلغ حوالي 12.23%، وشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع بحصة تبلغ حوالي 32%.

الشكل 1: الشكل تم اعدادة بواسطة الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

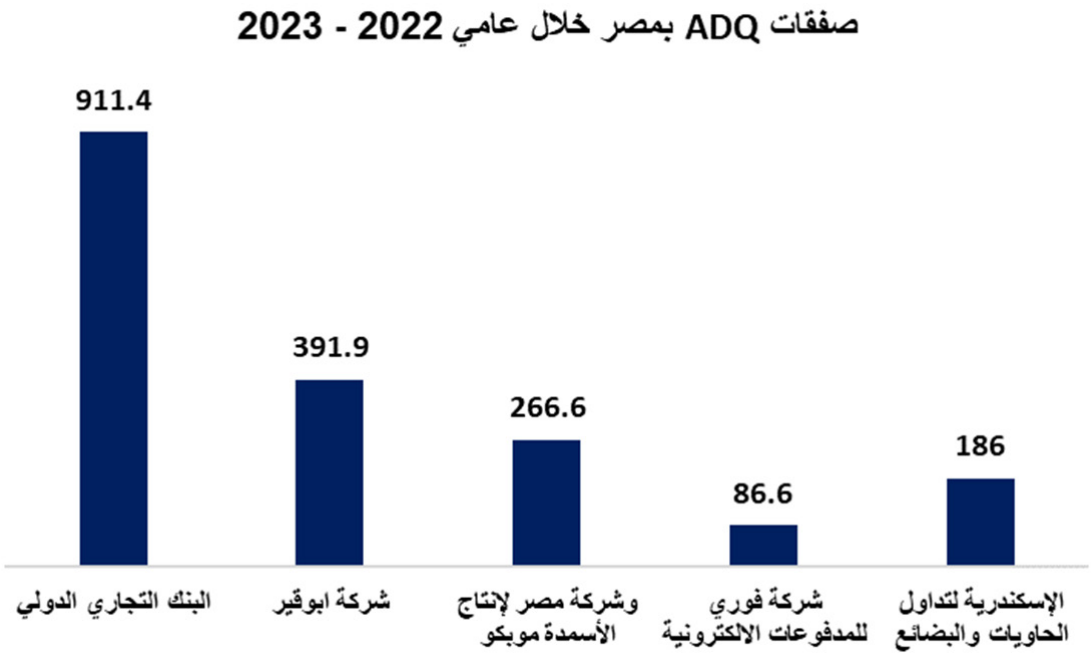

لم يكن الصندوق السيادي السعودي بمنأى عن صفقات الحكومة المصرية، حيث نفذ عددًا من الصفقات المهمة التي عززت من التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتضمنت هذه الصفقات شراء حصص في أربع شركات مصرية بارزة، وبلغت القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي. تتمثل في شراء حصة 23.56% بشركة أبوقير للأسمدة، وحصة 2.82% بشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)، وشراء حصة 25% بشركة اي فاينانس، وحصة 20% بشركة الاسكندرية لتداول الحاويات.

وشهد الربع الأخير من عام 2023 عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة جلوبال الإماراتية لشراء حصة بحوالي 33.29% من أسهم شركة الشرقية للدخان لتصبح شركة جلوبال الإماراتية هي المالك الأكبر في شركة الشرقية للدخان وتليها الحكومة المصرية بحصة بحوالي 20%.

الجدول 1: بيانات تم تجميعها بواسطة الباحث من خلال البيانات المنشورة

	كود رويترز	ملكية الحكومة المتبقية	ترتيب الملكية من حيث الحجم
الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	ALCN.CA	43.00%	الحصة الأكبر
إي فاينانس	EFIH.CA	42.77%	الحصة الأكبر
شركة أبوقير	ABUK.CA	30.49%	الحصة الأكبر
الشرقية للدخان	EAST	20.95%	المالك الثاني
شركة فوري للمدفوعات الالكترونية	FWRY.CA	16.46%	المالك الأكبر
البنك التجاري الدولي	COMI.CA	5.24%	المالك الثالث
وشركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو	MOPCO.CA	4.50%	المالك الأكبر

لا تـزال الحكومـة المصريـة تحتفـظ بحصـص مسـيطرة فـي معظـم الشـركات التـي طرحـت أجـزاء منهـا فـي السـوق، ممـا يتيـح لهـا الفرصـة لبيـع حصـص إضافيـة فـي المسـتقبل أو بيـع حصـص فـي شـركات أخـرى ضمـن مجموعـة الشـركات التـي أعلـن عنهـا مجلـس الـوزراء، والتـي يبلـغ عددهـا حوالـي 32 شـركة فـي 18 قطاعًـا اقتصاديًـا. سـيتم طـرح أجـزاء مـن هـذه الشـركات فـي سـوق الأوراق الماليـة المصـري أو التخـارج الجزئـي منهـا مـن خلال البيع لمسـتثمرين رئيسـيين، ويمكـن تصنيـف هـذه القطاعـات إلـى نوعيـن: القطاعـات التـي سـيلعب القطـاع الخـاص فيهـا الـدور الأكبـر، والقطاعـات التـي سـتعزز الدولـة وجـود القطـاع الخـاص فيهـا مـن خلال المشـاركة. تتضمـن الوثيقـة عـددًا مـن الشـركات التـي سـيتم طرحهـا، وتشـمل:

- **القطـاع المالـي المصرفـي وغيـر المصرفـي:** بنـك القاهـرة، المصـرف المتحـد، البنـك العربـي الأفريقـي، شـركة مصـر لتأمينـات الحيـاة، شـركة مصـر للتأميـن.

- **القطـاع العقـاري:** النصـر للإسـكان والتعميـر، المعـادي للتنميـة والتعميـر، شـركة المسـتقبل للتنميـة العمرانيـة، شـركة الصالحيـة للاسـتثمار والتنميـة.

- **قطـاع البتروكيماويـات والأسـمنت والتعديـن:** مصـر لأعمـال الأسـمنت المسـلح، شـركة حلـوان للأسـمدة، الشـركة الوطنيـة للمنتجـات البتروليـة، الشـركة المصريـة لإنتـاج البروبيليـن والبولـي بروبيليـن، النصـر للتعديـن، شـركة إيثيدكـو، شـركة الحفـر للبتـرول، شـركة إيـلاب، شـركة سـيناء للمنجنيـز، المصريـة للسـبائك والحديـد.

- **قطـاع الطاقـة:** محطـة توليـد ريـاح بجبـل الزيـت، محطـة توليـد ريـاح بالزعفرانـة، محطـة بنـي سـويف لتوليـد الكهربـاء، شـركة سـيد للصناعـات الكيماويـة، شـركة بويـات باكيـن.

مـن المتوقـع أن يسـاهم برنامـج الطروحـات المصريـة فـي تحقيـق العديـد مـن الفوائـد الإيجابيـة، ممـا يعـزز بيئـة المنـاخ الاسـتثماري فـي مصـر بشـكل كبيـر. دخـول مسـاهمين جـدد فـي تلـك الشـركات مـن شـأنه أن يعـزز قواعـد الحوكمـة، ممـا يقلـل مـن احتمـالات الفسـاد. هـذا الأمـر سـيؤدي إلـى تجديـد دمـاء إدارة تلـك الشـركات مـن خلال وجـود تمثيـل للمسـتثمرين الجـدد فـي مقاعـد مجالـس إدارة الشـركات، ممـا يسـهم فـي تحسـين نمـاذج الأعمـال مـن خلال تحسـين كفـاءة العمليـات، نقـل تكنولوجيـا جديـدة، أو المسـاهمة فـي فتـح أسـواق خارجيـة لمنتجـات هـذه الشـركات، تتضمـن الفوائـد المتوقعـة مـن هـذا البرنامـج مـا يلـي:

- **تعزيــز قواعــد الحوكمــة:** وجـود مسـاهمين جـدد سـيعزز مـن الشـفافية والرقابـة، ممـا يقلـل مـن احتمـالات الفسـاد ويسـهم فــي تحسـين الأداء الإداري.

- **تجديــد الإدارة:** بوجـود تمثيـل للمسـتثمرين الجـدد فـي مجالـس الإدارة، يمكــن تحقيــق تجديــد فــي الفكــر والاســتراتيجية، ممــا ينعكـس إيجابـاً علـى الأداء العـام للشـركات.

- **تحسـين كفـاءة العمليـات:** سـيعمل المسـتثمرون الجـدد علـى تطبيـق أفضـل الممارسـات وتحسـين كفـاءة العمليـات، ممـا يسـهم فـي زيـادة الإنتاجيـة والجـودة.

- **نقـل التكنولوجيـا:** دخـول مستثمرين جـدد يمكـن أن يسـهم فـي نقـل التكنولوجيا المتقدمـة إلـى هـذه الشـركات، ممـا يرفـع مـن مستوى الابتـكار والتنافسـية.

- **فتـح أسـواق خارجيـة:** وجـود شـركاء دوليين يمكـن أن يسـهل الوصـول إلـى أسـواق جديـدة، ممـا يفتـح فرصـاً تصديريـة أكبـر للشـركات المصريـة.

- **تعزيـز القـدرات التمويليـة:** مـن خـلال جـذب اسـتثمارات جديـدة، يمكـن دعـم القـدرات التمويليـة للاقتصـاد المصـري بشـكل عـام، ممـا يعـزز مـن اسـتقراره ونمـوه.

بشـكل عـام، فـإن برنامـج الطروحـات المصرية يعـد خطوة اسـتراتيجية نحـو تحقيـق التنميـة المسـتدامة، تحسـين المنـاخ الاسـتثماري، وتعزيـز كفـاءة وشـفافية الشـركات المصريـة، ممـا ينعكـس إيجابـاً علـى الاقتصـاد المصـري ككل.

مقالات تحليلية

أبرز التأثيرات المتوقعة لتُفعّيل برنامج الطروحات على أداء البورصة المصرية: تحليل شامل وتأثيرات إيجابية ملموسة

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُخطو مصر بخطوات جادة نحو تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تفعيل برنامج الطروحات الحكومية. ويهدف هذا البرنامج إلى طرح حصص من ملكية الدولة في شركات عاملة في قطاعات متنوعة على البورصة المصرية، بما يُسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة كفاءة الأداء، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في ملكية هذه المؤسسات.

فقد أعلنت الحكومة المصرية عن الاستعداد لطرح حصص في أكثر من عشر شركات كمرحلة أولى ضمن برنامج الطروحات في البورصة المصرية، إضافة إلى شركتي صافي ووطنية، ضمن المعلن عنهما في قائمة الـ 32 شركة الأولى، كما تدرس الحكومة أيضًا توسيع برنامج الطروحات عن طريق بيع حصص ثانوية في شركتي أبو قير للأسمدة وسيدي كرير للبتروكيماويت (سيدبك) نظرًا إلى جاذبية القطاع العالية وارتفاع أرباحه، وكذلك الإعداد لطرح البنك المصري لتنمية الصادرات «إيبانك»، وشركة النصر للكيماويات الوسيطة.

يقدم هذا المقال نبذة حول برنامج الطروحات الحكومية المصرية وأبرز تأثيراتها المتوقعة على انتعاش البورصة المصرية؛ والتي تأتي في إطار الحرص على تعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فقد تم اتخاذ خطوات ملموسة خلال الفترة الماضية لتمكين هذا القطاع الحيوي.

أولا: نبذة حول برنامج الطروحات الحكومية وأبرز الجهود التي تمت:

تهدف الحكومة المصرية من خلال هذا البرنامج إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات إلى 65% خلال السنوات القليلة المقبلة. ولتحقيق هذه الأهداف، تم إنشاء وحدة للإشراف على برنامج الطروحات، كما تم تكليف وحدة الإشراف بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة، وعلى رأسها صندوق مصر السيادي، لتنفيذ البرنامج. بالإضافة إلى التعاقد مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي كمستشار للدولة المصرية في هذا البرنامج.

فقد كشف رئيس الوزراء المصري عن عزم الحكومة طرح عدة شركات حكومية في البورصة خلال الفترة المقبلة، وتتضمن قائمة الشركات المطروحة كيانات عاملة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والبتروكيماويات والأدوية والتطوير العقاري والتأمينات. وتُشير التقديرات إلى أن برنامج الطروحات سيُساهم في جني ما بين 30 إلى 40 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة.

كما من المتوقع أن تساهم هذه الخطوات في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والعمل على خلق فرص

عمل جديدة. مع تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وصولا إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري. حيث تسعى الدولة المصرية من خلال برنامج الطروحات العامة إلى: خروج عدد من الشركات المملوكة للدولة للاكتتاب العام في البورصة، مع طرح حصص من مشروعات البنية التحتية للاكتتاب العام. بالإضافة إلى بيع بعض الأصول غير الاستراتيجية للدولة للقطاع الخاص.

وقد أكدت الحكومة المصرية على التزامها بتوفير بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص، وذلك من خلال تطوير التشريعات والقوانين، مع تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. وسيكون نجاح برنامج الطروحات العامة له انعكاسات إيجابية كبيرة على الاقتصاد المصري، وسيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وفيما يلي أبرز التأثيرات الإيجابية المتوقعة:

- تعزيز دور القطاع الخاص: من خلال طرح حصص ملكية في شركات حكومية، تُتيح الحكومة المصرية للقطاع الخاص فرصة المشاركة الفاعلة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يُسهم في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة.

- جذب الاستثمارات: تُعدّ الطروحات الحكومية أداة فعّالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بفضل ما تُقدّمه من فرص استثمارية جاذبة في شركات ذات سجلّ حافل بالربحية والإمكانيات الواعدة.

- زيادة كفاءة الأداء: يُتوقّع أن يُساهم دخول القطاع الخاص في ملكية الشركات المطروحة في تحسين كفاءة الأداء ورفع مستوى الإنتاجية، وذلك بفضل ما يُتيحه من خبرات وتكنولوجيا حديثة وإدارة رشيدة.

- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية: تُتيح الطروحات الحكومية للمواطنين فرصة المشاركة في ملكية هذه الشركات، مما يُساعد على تعزيز شعورهم بالمسؤولية والمشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية.

- سداد الفجوة التمويلية: تُساهم حصيلة بيع حصص من ملكية الدولة في سدّ الفجوة التمويلية وتحقيق الاستقرار المالي، ممّا يُعزّز قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ مشروعاتها التنموية.

وفي المقابل قد تثير عملية طرح الأصول الحكومية مخاطر الفساد، كما تُثير عملية بيع حصص في شركات حكومية قلق البعض بشأن مستقبل إيرادات تلك الشركات. وتُشدّد بعض الآراء على ضرورة استخدام حصيلة الطروحات بشكل فعّال في تمويل مشروعات تنموية تُساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

ثانيا: أبرز التأثيرات المتوقعة لبرنامج الطروحات على سوق المال المصري:

تنوعت تحركات الحكومة ضمن برنامج الطروحات؛ سواء للبيع لمستثمر استراتيجي أم لطرح حصص أغلبية أو أقلية للشركات

المسجلة في البورصة، فقد باعت الحكومة المصرية حصة تعادل 9.5 % من أسهم الشركة المصرية للاتصالات، التي تسيطر عليها الدولة مقابل نحو 3.75 مليارات جنيه (121.6 مليون دولار) لتمثل أحد عمليات الطرح الجزئي لأسهم الشركة.

كما تمت عملية استحواذ لشركة البويات والصناعات الكيماوية – باكين، رسميًّا على نحو 81% من أسهم باكين، وذلك لعدد 19.4 مليون سهم بسعر 39.80 جنيه للسهم، بقيمة إجمالية 770.5 مليون جنيه. لترتفع على إثرها وارتفع مؤشر «إيجي إكس 30» بنسبة 0.43% ليصل إلى مستوى 17400 نقطة، وصعد مؤشر «إيجي إكس 50» بنسبة 0.42% ليصل إلى مستوى 3118 نقطة، وقفز مؤشر «إيجي إكس 30 محدد الأوزان» بنسبة 0.31% ليصل إلى مستوى 20862 نقطة، وزاد مؤشر «إيجي إكس 30 للعائد الكلي» بنسبة 0.64% ليصل إلى مستوى 7268 نقطة. وذلك في مايو 2023.

كما تم الكشف في يونيو الماضي عن بيع حصة بنسبة 31% من شركة العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية بقيمة 241 مليون دولار، كما وقد أعلنت الحكومة في نوفمبر 2023، عن إتمام بيع حصة بنسبة 30% في الشركة الشرقية للدخان «إيسترن كومباني»، وتغير هيكل الملكية لتصبح شركة «غلوبال للاستثمارات القابضة المحدودة» الإماراتية ثاني أكبر المساهمين في الشركة.

في ديسمبر 2023، وقعت الشركة العربية للاستثمارات الفندقية والسياحية (أيكون)، إحدى الشركات التابعة لمجموعة طلعت مصطفى القابضة، على الاتفاقيات النهائية لعملية الاستحواذ على حصة 39% في شركة ليجاسي للفنادق، مع حقوق الإدارة

الكاملة، وستصل هذه النسبة إلى 51% خلال الفترة الزمنية المحددة، لتصبح أحد نماذج البيع لمستثمر استراتيجي.

ويشهد ملف طرح الشركات الحكومية في البورصة المصرية حالة من الترقب، مع عودة وزارة الاستثمار في الحكومة الجديدة، ليبرز تساؤل حول الجهة التي ستتولى هذا الملف، كما برزت عدة تساؤلات من قبل خبراء سوق المال؛ هل جذب الاستثمارات للبورصة المصرية وتنشيط سوق المال المصري يستوجب العمل على مجموعة من العوامل وليس فقط الاقتصار على برنامج الطروحات؛ وفي مقدمتها خفض أسعار الفائدة، مع إدخال مجموعة واسعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والخاصة بتسجيل الشركات في البورصة المصرية واللجوء إليها كمصدر تمويلي لتوسع الشركات.

ويذهب بعض الخبراء للقول بأن استئناف برنامج الطروحات هو أكبر محفز لتنشيط حركة البورصة، خاصة في ظل التأثيرات الإيجابية للتحرير سعر الصرف وما له من آثار في قيمة الأصول.

الخلاصة؛ يُمثل برنامج الطروحات الحكومية خطوة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية المصرية، ولكنّه يتطلب تنفيذه بشفافية وفعالية لضمان تحقيق التأثيرات الإيجابية المُتوقّعة على الاقتصاد المصري والمواطنين.

مقالات تحليلية

الأثـر الاجتماعـي والاقتصـادي لبرامـج الدعـم فـي مصـر بعـد قـرار خفـض الدعـم

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعـد برامـج الدعـم الاجتماعـي والاقتصـادي جـزءًا أساسـيًا مـن استـراتيجية الحكومة المصرية لتحسـين مسـتوى المعيشـة للمواطنين. مـع قـرار الحكومـة الأخيـر بخفـض الدعـم، تثـار العديـد مـن التسـاؤلات حـول الأثـر الاجتماعـي والاقتصـادي لهـذه الخطـوة وتأثيرهـا علـى الفئـات المسـتهدفة.

تتنـاول هـذه المقالـة التفاصيـل والآثـار المترتبـة علـى هـذا القـرار فـي شـكل نقـاط موجـزة مبينـة الجوانـب المختلفـة، مـع تحليـل موجـز ومحـدد لبعـض الاسـتراتيجيات المقترحـة للتخفيـف مـن الأثـار السـلبية.

عرض لبرامج الدعم في مصر قبل قرار خفض الدعم

قبـل القـرار الأخيـر، شـملت برامـج الدعـم فـي مصـر مجموعـة متنوعـة مـن المبـادرات التـي تهـدف إلـى تقديـم الحمايـة الاجتماعيـة وتقليـل معـدلات الفقـر. تشـمل هـذه البرامـج:

- **الدعـم النقـدي:** مثـل برنامـج «تكافـل وكرامـة» الـذي يوفـر مسـاعدات ماليـة للأسـر الفقيـرة وكبـار السـن وذوي الاحتياجـات الخاصـة. يسـتفيد مـن هـذا البرنامـج حوالـي 3.4 مليـون أسـرة، ممـا يعـادل حوالـي 15 مليـون فـرد.

- **الدعـم التموينـي:** توفيـر السـلع الأساسـية بأسـعار مدعومـة عبـر بطاقـات التموين، حيـث يسـتفيد منـه نحـو 63.5 مليـون مواطـن.

- **دعـم الطاقـة:** تخفيـض أسـعار الوقـود والكهربـاء للمسـتهلكين، والـذي كان يكلـف الحكومـة نحـو 30% مـن إجمالـي ميزانيـة الدعـم.

- **دعـم الإسـكان:** توفيـر مسـاكن منخفضـة التكلفـة للأسـر ذات الدخـل المحـدود مـن خـلال مشـروعات مثـل «الإسـكان الاجتماعـي» و«الإسـكان المتوسـط».

قرار خفض الدعم التدريجي

أعلنـت الحكومـة المصريـة مؤخـرًا خفـض الدعـم بشـكل تدريجـي، ضمـن خطـة تهـدف إلـى تحسـين كفـاءة الإنفـاق الحكومـي وتقليـل العجـز فـي الموازنـة العامـة. يشـمل القـرار تقليـص الدعـم علـى الطاقـة وبعـض السـلع الأساسـية، مـع توجيـه المـوارد نحـو برامـج دعـم أكثـر اسـتهدافًا وكفـاءة.

الأثر الاجتماعي لخفض الدعم

زيادة تكاليف المعيشة

من المتوقع أن يؤدي قرار خفض الدعم إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات، مما يزيد من تكاليف المعيشة للمواطنين، وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، ارتفاع أسعار الوقود سيؤدي إلى زيادة تكاليف النقل، مما يترجم إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية.

تأثير على الفئات الفقيرة

قد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الأعباء على الأسر ذات الدخل المحدود، ما لم تعوض هذه الفئات بشكل كافٍ من خلال برامج دعم موجهة. يقدر أن نسبة الفقر قد ترتفع بشكل مؤقت نتيجة لهذه السياسات إذا لم يتم تنفيذ برامج تعويضية فعالة.

تحسين استهداف الدعم

تهدف الحكومة إلى توجيه الدعم بشكل أكثر فعالية إلى الفئات الأكثر احتياجًا، مما يمكن أن يحسن من الأثر الاجتماعي للدعم. هذه الخطوة تشمل تحسين نظم الاستهداف والتأكد من وصول الدعم إلى المستحقين فقط، مما يقلل من الهدر ويحسن كفاءة البرامج الاجتماعية.

الأثر الاقتصادي لخفض الدعم

تقليل العجز في الموازنة

من المتوقع أن يساهم خفض الدعم في تقليل العجز المالي، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويسمح بزيادة الإنفاق على مشاريع التنمية. يقدر أن تقليل الدعم على الطاقة وحده سيوفر نحو 20 مليار جنيه سنويًا، يمكن إعادة استثمارها في مشاريع البنية التحتية والصحة والتعليم.

تحسين الكفاءة الاقتصادية

تقليل الدعم يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تقليل التشوهات في الأسعار وتحفيز المنافسة. الشركات ستكون أكثر تحفيزًا لتحسين كفاءتها وتقليل التكاليف عندما تتوقف عن الاعتماد على دعم الوقود الرخيص.

التحديات الانتقالية لقرار خفض الدعم

في المدى القصير، قد يواجه الاقتصاد تحديات مرتبطة بارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج. من المتوقع اقتصاديا على ارض الواقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 10% إضافية في الفترة الانتقالية، مما يتطلب سياسات نقدية ومالية متوازنة للحفاظ على استقرار الأسعار.

الحفاظ على التوازن الاقتصادي

يتطلب خفض الدعم تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على الاستقرار المالي وتجنب الإضرار بالطبقات الفقيرة والمتوسطة. يحتاج ذلك إلى سياسات اقتصادية متكاملة تتضمن تعزيز الإنتاجية ودعم الصناعات المحلية لتقليل الاعتماد على الواردات، وبناء عليه تواجه الحكومة تحديات كبيرة في تطبيق قرار خفض الدعم، حيث يمكن أن يؤدي إلى ضغوط اجتماعية عند رفع أسعار الوقود أو السلع الأساسية.

تأثير على الاستثمار الأجنبي

قد يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن خفض الدعم إلى تردد المستثمرين الأجانب في دخول السوق المصري حتى يتم الاستقرار وإعادة تقبل السوق للوضع الجديد، مما يؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعتبر مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

استراتيجيات وتوجهات الحكومة المصرية لتخفيف الأثر السلبي لخفض الدعم

برامج الدعم النقدي المباشر

للتعويض عن ارتفاع تكاليف المعيشة، تعمل الحكومة على زيادة مخصصات برنامج «تكافل وكرامة» وتوسيع قاعدة المستفيدين منه. الهدف هو توفير دعم نقدي مباشر للأسر ذات الدخل المحدود لمساعدتها على مواجهة التحديات الاقتصادية.

تعزيز برامج التأهيل والتوظيف

تعمل الحكومة على تعزيز برامج التدريب المهني والتعليم الفني لتأهيل الشباب وزيادة فرص التوظيف. يشمل ذلك التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريبية وعملية تعزز من مهارات الشباب وتزيد من فرصهم في سوق العمل.

تحسين شبكات الأمان الاجتماعي

تسعى الحكومة إلى تحسين كفاءة برامج الدعم الاجتماعي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الفئات غير الرسمية والعمالة غير المنتظمة. يهدف هذا إلى ضمان توفير الحماية الضرورية للفئات الأكثر ضعفًا.

تطوير البنية التحتية

تستثمر الحكومة في مشاريع البنية التحتية التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي. تشمل هذه المشاريع تطوير شبكات الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي، مما يحسن من جودة الحياة ويساهم في جذب الاستثمارات.

تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي

تعمل الحكومة على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية. يشمل ذلك تقديم حوافز استثمارية للشركات المحلية والأجنبية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في التعاملات الاقتصادية.

إصلاح النظام الضريبي

تسعى الحكومة إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي من خلال توسيع قاعدة الضرائب وزيادة التحصيل الضريبي. يهدف هذا إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتقليل الاعتماد على الدعم، مما يعزز من الاستقرار المالي.

تحسين استهداف الدعم باستخدام التكنولوجيا الحديثة

تستخدم الحكومة المصرية التكنولوجيا لتحسين دقة وفعالية توزيع الدعم. يعتمد نظام المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات الضخمة (Big Data) لتحليل وتحديد الفئات الأكثر احتياجًا. يساعد هذا في تقليل التداخل والازدواجية وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين.

وأيضا تعمل الحكومة على تحديث قواعد البيانات الوطنية وتطبيق نظم تسجيل أكثر دقة لتحديد المستفيدين من الدعم. يشمل ذلك تحسين نظم التحقق من الأهلية وضمان تحديث البيانات بانتظام، مما يقلل من فرص الاحتيال والهدر.

تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية

تتعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية لتحسين استهداف الدعم. تساهم هذه المنظمات بخبراتها الميدانية ومعرفتها بالفئات الأكثر احتياجًا، مما يعزز من فعالية توزيع الدعم ويضمن وصوله إلى المناطق النائية والمهمشة.

ما قبل الختام

عقود متوالية من الاعتماد شبه الكامل على الحكومات المصرية المتوالية لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية للمواطنين، وهي سنوات حملت رواسب اثرت على الدولة والحكومة والمواطن والمشكلة انها لم يكن أمامها إمكانية للتطور في مجالات محلية، بل على العكس تدهور للصناعة والزراعة والإنتاج المحلى بشكل عام.

حتى أصبح الحال غير مبشر وأصبح لابد من حلول جذرية مغيره للوضع حتى لا يأتي الوقت الذي يتعرض الأمن القومي والسلم الداخلي والاستقرار في الشارع لأخطار تتفاقم مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

المقصود هنا الحث على الاستمرار على نهج سياسات اقتصادية واحدة حتى يستطيع الاقتصاد والمواطنين إعادة تأهيل أوضاعهم على المنظومة الجديدة بتكلفتها واعبائها ورونقها بعد ان تأتي بثمارها.

الخاتمة

يعد قرار الحكومة المصرية بخفض الدعم خطوة مهمة نحو تحقيق الاستدامة المالية وتحسين الكفاءة الاقتصادية. ومع ذلك، يتطلب التنفيذ الناجح لهذه السياسة إدارة فعالة واستراتيجيات موجهة لتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي على الفئات الأكثر احتياجًا. من خلال توجيه الدعم بشكل أكثر فعالية وزيادة الاستثمار في برامج التأهيل والتوظيف، يمكن لمصر تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وضمان مستقبل أفضل وأكثر استدامة للمواطنين.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg